

توقعات بتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بواقع 0.6 بالمئة في 2017

ارتفاع النمو غير النفطي السعودي.. ووتيرة تطبيق الإصلاحات المالية سريعة



الميزان المالي



التضخم في مؤشر أسعار المستهلك



البطالة السعودية

من المفترض أن تغطي 58% من العجز المتوقع لهذه السنة. وارتفعت تباعاً قيمة سندات الحكومة لدى البنوك بواقع 29% على أساس سنوي لتصل إلى 216 مليار ريال (58 مليار دولار). إلا أن الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي قد استمرت بالتراجع بواقع 32% على أساس سنوي في يوليو ولكن بوتيرة أبطأ بواقع 8.5 مليار ريال شهرياً لهذه العام (80 مليار ريال إجمالاً) وذلك مقارنة بالعام الماضي بواقع 24 مليار ريال شهرياً (293 مليار ريال إجمالاً). وتراجعت احتياطات المملكة الأجنبية إلى 494 مليار دولار اعتباراً من يوليو، وهو أقل مستوياتها منذ العام 2011. إلا أن تغطية الأشهر من الودائع ما زالت جيدة، حيث تقدر عند 30 شهراً من الودارات.

الدين الحكومي

مع استمرار السلطات بالمضي في برنامج إصداراتها بوتيرة سريعة، من المتوقع أن يصل إجمالي أدوات الدين إلى 458 مليار ريال (122 مليار دولار) أو 17.8% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه العام. وقد أشارت السلطات إلى اعترافها طرح المزيد من السندات السيادية في أسواق الدين العالمية، ما قد يرفع من إجمالي الدين إلى أعلى مستوياته بنحو 24% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2018. وقد حددت السلطات سقف الاقتراض عند 30% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2020. ولكن لا تزال السعودية جهة مفضلة لجهاز الائتمان الخارجية على الرغم من خفض تصنيفها من قبل وكالة "فيتش" في بداية العام من AA- إلى A+. فقد تم الاشتراك في تغطية السندات العالمية والمحلية والصكوك بكثرة، وتراجعت العوائد على السندات السيادية في 2017 رغم ارتفاعها قليلاً في الأسابيع الماضية إلى ما يقارب 2.7% للسندات المستحقة في 2021. وعلى الرغم من تحديد السقف عند 30% من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها لا تزال منخفضة وفق المعايير العالمية. إذ تمتلك المملكة احتياطات مالية كافية.

السيولة المصرفية

ساهمت الإصدارات السيادية في ضخ سيولة كافية في القطاع المصرفي. وتحسن نمو الودائع (3.3% على أساس سنوي في يوليو) لاسيما في ظل تباطؤ نمو الائتمان وارتفاع أسعار النفط. وتراجعت تباعاً أسعار الفائدة على الإنترنت بنحو 60 نقطة أساس من أعلى مستوياتها في أكتوبر 2016 بنسبة 2.39% لتصل إلى ما يقارب 1.79%.

مؤشر سعر المنتج الأمريكي

ارتفعت أسعار المنتج الأمريكي بنسبة 0.4% من شهر لآخر، وهو الارتفاع الأكبر منذ أبريل، وكان السبب الرئيس وراء ذلك ارتفاع أسعار البترول بنسبة 10.9% بسبب الأعاصير التي خفضت قدرة التكرير على ساحل الخليج. وأظهرت بيانات مكتب إحصاءات العمل أيضاً أن مؤشر خدمات الطلب النهائي ارتفعت بنسبة 0.4%، فيما ارتفعت أسعار سلع الطلب النهائي بنسبة 0.7%، وهو الارتفاع الأكبر منذ ارتفاعها بنسبة 1.0% في يناير.

في 2016 (في حال استثناء مدفوعات المتعاقدين المتأخرة منذ العام 2015 البالغة 105 مليار ريال). ومن المفترض أن يرتفع الإنفاق في العام 2018 بواقع 4.3% على افتراض أن أسعار النفط لن تتراجع، ومن المفترض أن تشهد الإيرادات غير النفطية تعافشاً هذا العام على إثر تطبيق عدد من الضرائب تلك الانتقائية على المشتريات الغازية والتبغ، والضرائب على عاتلي العمالة الوافدة وعلى ما يسمى بـ"الأراضي البيضاء" غير المستخدمة (بنسبة 2.5%). وقد تساهم ضريبة القيمة المضافة بعمقها في إضافة 22 مليار ريال (5.8 مليار دولار) في العام 2018، أي ما يساوي 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وبصفة عامة، قد تسجل الخزينة السعودية ارتفاعاً إضافياً في التدفقات إليها بقيمة 150 مليار ريال (40 مليار دولار) بحلول العام 2020. ومن المتوقع تباعاً أن يتراجع العجز المالي هذا العام إلى 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي من 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وسيشهد المزيد من التحسن في العام المقبل ليصل إلى 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي. أما هدف السلطات بإزالة العجز تماماً عن الموازنة بحلول العام 2020 فهو غير واقعي على الإطلاق.

أدوات الدين

قامت السلطات ببيع ثلث الصكوك بالريال السعودي مؤخراً بقيمة 7 مليارات ريال منذ فصل الصيف بعد أن قامت ببيع أول صكوك عالية بقيمة 9 مليارات دولار في أبريل وأول سندات حكومية بقيمة 17.5 مليار دولاراً في أكتوبر 2016. ويصل إجمالي أدوات الدين المحتل إصدارها في 2017 ما يقارب 120 مليار ريال (32 مليار دولار)، والتي

مجموعة العشرين التي يجد المقرضون صعوبة في خدمته. وأفاد توبياس دريان، من قسم مراقبة الاستقرار المالي في صندوق النقد الدولي، أنه "في حين تبدو المياه هادئة، تنشأ نقاط ضعف تحت السطح، وما لم تتم معالجتها يمكن أن تحيد الانتعاش العالمي عن مساره."

وعلى صعيد العملات، تمكن الجنيه الإسترليني من الارتفاع ببنيات طوال الأسبوع إلى أن تمكنت المفاوضات الغير مستقرة حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بين بريطانيا والاتحاد من رفع ثقل الجنيه. وأفاد رئيس مفاوضات الاتحاد الأوروبي، ميشال بارنييه، يوم الخميس أن المفاوضات في مازق وأن بريطانيا قد قالت للاتحاد الأوروبي إنها ليست مستعدة لتحديد كم تعتقد أنه يتوجب عليها أن تدفع. وأدى ذلك إلى تراجع الجنيه بنسبة 1% مقابل الدولار وإلى أدنى مستوى في 30 يوماً مقابل اليورو. ومع ذلك، تمكن الجنيه من الارتفاع إلى أعلى مستوى له في 11 يوماً عند 1.3336 عقب التقارير بأن الاتحاد الأوروبي قد يقدم لبريطانيا اتفاقاً انتقالياً مدته سنتان. وأنهى الجنيه الأسبوع مرتفعاً إلى 1.3284. ساعده في ذلك تراجع الدولار.

وتمكن اليورو من الارتفاع ببنيات مقابل الدولار طوال الأسبوع متجاهلاً التوترات الناشئة في إسبانيا، ووسط دعم من بيانات اقتصادية متعددة أثبتت أنها تجاوزت توقعات المحللين، وتمكن من بلوغ أعلى مستوى في 3 أسابيع عند 1.1880. يوم الخميس، وأنهى الأسبوع عند 1.1822 مقابل تراجع الدولار. أما بالنسبة للين الياباني، فقد كان مرتفعاً

الأوضاع المالية

بدأت الأوضاع المالية للمملكة بالتحسن في العام 2017. إذ تراجع عجز الموازنة من 149 مليار ريال (40 مليار دولار) في النصف الأول من العام 2016 ليصل إلى 73 مليار ريال (19 مليار دولار) بحلول النصف الثاني من العام 2017. أي أقل من توقعات الحكومة التي قدرت العجز بنحو 99 مليار ريال (26 مليار دولار). ويعكس ذلك تحسناً كبيراً في مستوى الإيرادات النفطية التي ارتفعت بواقع 63% على أساس سنوي نتيجة ارتفاع أسعار النفط (حيث ارتفع إجمالي الإيرادات بواقع 6% على أساس سنوي). كما يعكس ذلك أيضاً التشديد المالي، فقد تراجعت المصروفات بواقع 1.9% على أساس سنوي بعد أن حذت السلطات من تكاليف بعض المشاريع وجمّدت وترفع المصروفات الحكومية مستقبلاً نتيجة عودة العداوات في يوليو بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة مشاريع البنية التحتية التي تتسارع عادة في النصف الثاني من العام ومدفوعات الفائدة بسبب قوة برنامج الصكوك والسندات العالمية. وإذا طبقت الحكومة خفض الدعم على الطاقة في أكتوبر الجاري كما هو مخطط له، وبالأخص على الجازولين ونفط الوقود، ستتمكن حينها من الاعتماد على المزيد من المدخرات. ويشير برنامج تحقيق التوازن المالي إلى بلوغ مدخرات المملكة المتراكمة في الخزينة 209 مليارات ريال (55 مليار دولار) بحلول العام 2020. أي ما يساوي 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2016. لذا فمن المحتمل أن تحقق الحكومة هدف الإنفاق هذا العام، ليرتفع مستوى الإنفاق بنحو 6% في الموازنة وبواقع 8% مقابل المصروفات التي تمت

المملكة تطوراً كبيراً جداً على المستويين الاجتماعي والاقتصادي بعد إصدار مرسوم ملكي يسمح لأول مرة بقيادة المرأة في السعودية وذلك اعتباراً من يونيو 2018. فبجانب الزيادات التي سيشهدها نشاط سوق السيارات والتأمين والصناعات الاستهلاكية، من المفترض أيضاً أن تنتعش الإنتاجية في المملكة بشكل كبير على خلفية الارتفاع المتوقع لمشاركة الإنث في سوق العمل بعد هذا القرار.

انكماش الأسعار

بالنظر إلى الضغوط التي يواجهها طلب المستهلك، فمن غير المفاجئ أن يسجل الاقتصاد غير النفطي انكماشاً خلال العام 2017. إذ استمرت أسعار المستهلك بالتراجع بواقع 0.1% على أساس سنوي في أغسطس، بالإضافة إلى تراجع أسعار خدمات المسكن والمواد الغذائية والنقل والموصلات، وهي أهم ثلاث قطاعات مساهمة في وزن المؤشر. وكان من المفترض أن تنكمش الأسعار بصورة أكبر بكثير لولا فرض الضريبة الانتقائية على المشتريات الغازية والتبغ في يونيو، والتي ساهمت في زيادة أسعار المواد الغذائية والمشتريات، كما رفعت أسعار التبغ بنحو 100% على أساس سنوي، ومع ركود الطلب، فإننا لا نتوقع أن يتجاوز التضخم نسبة 0.2% في المتوسط خلال هذا العام. أما في العام 2018، فمن المتوقع أن تتغير الأمور نظراً للتوقعات بارتفاع الأسعار بواقع 2.5% في المتوسط نتيجة تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% في يناير ونتيجة أيضاً تعافي إنفاق المستهلك بصفة عامة. كما سيلعب ضعف الدولار دوراً مهماً، إذ يساهم في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

الإجمالي في النصف الأول من هذا العام بواقع 0.8% على أساس سنوي نتيجة تراجع إنتاج النفط والغاز، بينما سجل القطاع الخاص نمواً ضعيفاً بواقع 0.7% على أساس سنوي. وقد بدأت المؤشرات الرئيسية لإنفاق المستهلك بالارتفاع ولكن ببطء، كمعاملات نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي ومؤشر مديري المشتريات ونمو ائتمان القطاع الخاص. ومع بلوغ مستويات الائتمان المنوح للقطاع الخاص ونمو القروض الاستهلاكية 1.5% - على أساس سنوي في يوليو و0.8% - على أساس سنوي في يونيو، سيكون من الصعب تحقيق تصور رؤية السعودية للعام 2030 لنشاط القطاع الخاص.

المؤشرات الاجتماعية

تسير كل من البطالة السعودية ومشاركة الإنث في العمل باتجاهات معاكسة، وذلك في ظل محاولة السلطات خفض نسبة البطالة إلى 9% بحلول العام 2020 ورفع مشاركة الإنث إلى 28%. فقد بلغت البطالة 12.7% في الربع الأول من العام 2017 مقارنة مع 12.3% في العام 2016. الجدير بالذكر أن بعض المؤشرات تقسر هذا الارتفاع بتراجع التوظيف بشكل عام وليس بقياس الزيادة في سوق العمل السعودي. إذ يتبين أن العمالة السعودية قد تقلصت في الفترة بين الربع الرابع من العام 2016 إلى الربع الأول من 2017 بنحو 160 ألف شخص، شكلن الإنث 120 ألف من هذا العدد (بنسبة 80%)، ما يعني أن نسبة مشاركة الإنث قد تراجعت من 19.3% في الربع الرابع من العام 2016 لتصل إلى 17.4% في الربع الأول من العام 2017. ولكن يبدو أن الأمور قد بدأت بالتغير تدريجياً، حيث تستشهد

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

قال تقرير بنك الكويت الوطني الصادر أمس الأحد أنه لا يزال الاقتصاد السعودي يواجه ركوداً في الطلب المحلي وتراجعاً في ثقة المستهلك بالإضافة إلى تأثير خفض الإنفاق الحكومي وذلك بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على تراجع أسعار النفط. وقد قامت السلطات بخفض الدعم على الطاقة والخدمات وفرض الضرائب وتجميد مكافآت القطاع الحكومي (رغم إعادتها الآن) بالإضافة إلى خفض التكاليف ورفع مستوى الكفاءة والسعودة، جزءاً من المبادرات الحكومية الثلاثية للتخطيط التنموي وهي: برنامج التحول الوطني للعام 2020 وبرنامج تحقيق التوازن المالي ورؤية السعودية 2030. ونظراً لأهمية دور تلك المبادرات في تحقيق الاستفادة المالية والتنوع الاقتصادي فقد رخصت الأوساط الاقتصادية بها بعد انتظار مطول. وفيما شهدت الأوضاع المالية في السعودية استقراراً نسبياً مع توقعات بتراجع العجز في 2017 لأول مرة منذ ثلاث سنوات، جاء نشاط المستهلك سلبياً. كما من المتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة منذ العام 2009 على أعقاب خفض المملكة إنتاجها النفطي بنسبة 4.6% وفقاً لانتقائية الدول من أوبك وخارجها المؤقعة في نوفمبر الماضي. وقد أدركت السلطات الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي قد يترتب على المضي في تطبيق الإصلاحات بوتيرة سريعة جداً، حيث أشارت مؤخراً إلى توجيهها لإعادة دراسة برنامج التحول الوطني ووضع خطط أكثر واقعية قبل إصدار النسخة 2.0 التي تم تباعليها إلى شهر أكتوبر الجاري.

نمو الناتج المحلي

نتوقع أن يتراجع النمو بشكل كبير من 1.7% في العام 2016 إلى 0.6% - وهذا العام وذلك تماشياً مع تشديد السلطات جهودها لخفض الإنتاج وفق الاتفاقية، وذلك إلى ما يقارب 5% من سقف إنتاجها البالغ 9.95 مليون برميل يومياً في أغسطس. ونتوقع أن يستعيد نمو الناتج المحلي الإجمالي قوته العام المقبل بواقع 0.9% تماشياً مع تعافي النمو النفطي نتيجة ارتفاع طفيف في إنتاج النفط والغاز والنمو غير النفطي.

نتيجة قوة إنفاق المستهلك واتخاذ السلطات سياسة مالية توسعية، وستساهم عودة مكافآت القطاع الحكومي في إعاش طلب المستهلك، ولكن سيتحتم على السلطات التحكم بها عندما يحين وقت خفض التالى للدعم على الطاقة المزمع تنفيذه في شهر أكتوبر الجاري والذي سيؤثر حتماً على الدخل المتاح. وجاءت بيانات الاقتصاد غير النفطي متفائلة، فقد تراجع الناتج المحلي

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.

في ارتفاع السلع المستوردة من خارج أميركا.